الأثر الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على الناتج المحلى الإجمالى السنوى للدول بالمجموعات الإقتصادية العالمية

د. عزة على فرج إبراهيم*

مستخلص

يقيم هذا البحث الوضع الاقتصادي للدول من خلال التصنيف العالمي للمجموعات الاقتصادية من حيث الدول ذات الإقتصاد المتقدم والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والدول ذات الدخل المنخفض. وقد تم البحث للوضع الاقتصادي لدول تلك المجموعات من خلال المقاييس والمؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها كالناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد وانتاجية العمل بكل دولة ، كما تم في هذا البحث مناقشة تأثير كلاً من القطاعات الانتاجية الرئيسية طبقاً للتصنيف الاقتصادي العالمي من حيث القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات و قدرتها في دعم الناتج المحلي الاجمالي السنوي كما ناقش اي من القطاعات الاقتصادية اكثر تأثيراً في الناتج المحلي الاجمالي بكل دولة من الدول التي تم دراستها بالبحث، كما تم تقييم الوضع الاقتصادي للدول المختارة من كل مجموعة اقتصادية على حدى كما تمت المقارنة لدول مجموعة الدخل المتوسط الأعلى ، ودول مجموعة الدخل المتوسط الادنى ومن بينها مصر ودول مجموعة الدخل المنخفض بأفضل الدول من الناحية الاقتصادية وهي مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم من خلال الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد وانتاجية العمل بشكل عام وبكل قطاع على حدى.

ومن خلال التحليل الاقتصادي تبين ان هناك تباين شديد بين مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم وكافة المجموعات الاقتصادية الاخرى من خلال الدول التي تم دراستها في هذا البحث لكل مجموعة اقتصادية فمتوسط الدخل للفرد في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض يعادل 1.06% من متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ، وان متوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض هو 7.57% بالنسبة لمتوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في الدول ذات الاقتصاد المتقدم. كما وضحت نتائج البحث ان انتاجية العمل في القطاع الزراعي مثلت قيمة مضافة بنسب أعلى في الدول ذات الاقتصاد المتقدم بالمقارنة بدول المجموعات الاقتصادية الاخرى على الرغم من بدء النشأة الزراعية التي ارتبطت منذ وجود الانسان على

• أستاذ مساعد بالمعهد العالى للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية ،مصر.

الارض وتمثل خبرات مكتسبة لكل الامم الا ان تلك القيمة المضافة كانت نتاج التكنولوجيا الحديثة واستخدام الالات والمعدات والتطبيق العلمي والبحثي للاساليب الزراعية. كما بينت نتائج البحث ان قطاع الخدمات هو الاكثر تأثيراً في الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة على حدى بدول المجموعات الاقتصادية التي تم دراستها ، والذي تبين انه يعادل ما بين 79.83 % من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ولا يقل عن 51.9% في اقتصاد مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض.

مقدمـــة

تسعى الامم جاهدة الى تحقيق اعلى معدل نمو للناتج المحلى الاجمالي فى كل عام على الرغم من التباين والاختلاف للدول بالمجموعات الاقتصادية ويعتبر متوسط الدخل للفرد هدف رئيسى للدول بالمجموعات الاقتصادية المختلفة، لذلك حرص الباحثون على إجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية للدول بهدف تنمية متوسط الدخل السنوى للفرد من خلال اجراء دراسات مستفيضة لتنمية الناتج المحلى الاجمالي وبالتالى زيادة متوسط دخل الفرد، وتعمل الحكومة بكافة الدول على التخطيط قصير الاجل وطويل الاجل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتميز لابناءها، وبالنسبة لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم فإنها لاتسعى الى تحقيق متوسط دخل للافراد بها بما يحقق الاكتفاء الذاتي للافراد وللأسر فقط ولكنها وضعت مستهدفاً وهو تحقيق الرفاهية بمستويات متباينة بين ابناءها دعائمها التسابق نحو التميز والارتقاء والابداع بما يحقق القدرات الاقتصادية النسبية لدولها، وحرصاً من تلك الدول على استمرار التميز من خلال التنمية الاقتصادية فقد تم اجراء العديد من البحوث والدراسات لتحقيق تلك الاهداف. ففي دراسة بحثية لتقييم التكاليف والفوائد الاقتصادية لرأس المال البنكي في الولايات المتحدة (Simon, F., & Others, 2017.) تم دراسة تأثير السيولة النقدية والضوابط المتعلقة باتخاذ القرار المالي على احتمال حدوث الازمات المالية، وقد تم دراسة وتحليل التكاليف البنكية مع الزيادة في تكاليف التمويل، وقد قام الباحث بتقديم العديد من المقترحات بشأن دعم الاستثمارات من خلال البنوك لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية. وكما اتضح من خلال التقاريير المنشورة لانجلترا بمنظمة التعاون والتنمية كاحدى دول المجموعة ذات الاقتصاد المتقدم (OECD Economic Surveys ,United Kingdom, 2017.) والتي تهتم بالتنمية الاقتصادية لدول الاعضاء المشاركة بها كانجلترا وامريكا وفرنسا ...إلخ وغيرها من الدول ، فقد ناقش التقرير كيفية الارتقاء بالانتاج مع المحافظة على حقوق العاملين، وتطويرهم

من الناحية الفنية والتدريب مع فرض رسوم وضريبة عادلة لتحقيق تلك المستهدفات، كما ناقش التقرير معدلات النمو في متوسط دخل الفرد في تلك الدول والدعمات المؤثرة من خلال قطاعات الانتاج المختلفة. وفي دراسة بحثية عن الإقتصاد في فرنسا (OECD Economic Surveys , France, 2017.) والتى اظهرت ان المستهدف القومي هو تحقيق نموالناتج المحلي الاجمالي بما يعادل 1.6% سنويا بما يحقق للعاملين من مزايا ، كما أظهر البحث التأثير السلبي للدين العام على نمو الناتج المحلي سنوياً وبين أنه مع زيادة الدين العام ينخفض الناتج المحلي السنوي وذلك من خلال تتبع فترات زمنية طويلة، وأظهر الباحث أهمية الارتقاء بمستوى التدريب والمستوى الفني للعاملين وتأثير ذلك على الناتج المحلي الاجمالي السنوي.

كما أظهرت البحوث الإقتصادية لبعض دول المجموعة الاقتصادية ذات الدخل المتوسط الاعلى المقومات الاقتصادية بشكل عام لتلك الدول ودوافع التنمية الاقتصادية بها، والتميز النسبي لتلك المجموعة الاقتصادية وحرصها على أن تصبح ضمن مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ، حيث أظهرت الدراسة (Koen, V., & Others, 2017) القدرات الاقتصادية لدولة ماليزيا والتي تتصف بتحقيق تميز اقتصادي لعدة عقود من خلال تنوع الانتاج والحرص على الحداثة والانفتاح الاقتصادي، وعدم الاعتماد الكلي على الاقتصاد الزراعي، كما تمكن النظام الاقتصادي بها من وضع حدود نسبية عادلة بين الحد الادنى والحد الاقصى للدخل مما قضى الى حد كبير على الفقر ودعم أهداف التنمية والإرتقاء. كما بينت الدراسة ان اقتصاد دولة ماليزيا يتصف بتوفر المرونة اللازمة لملاقاة الصدمات الاقتصادية الخارجية والحد من تأثيرها، واتباع سياسات نقدية ومالية يتم فيها تخفيض الدعم للطاقة والغذاء لتحقيق ارتقاء وتنمية الناتج المحلي الإجمالى السنوي وتطوير الحد الادنى لمتوسط دخل الفرد ضمن برنامج عادل للتنمية الاجتماعية. وفي دراسة اقتصادية بحثية عن دولة البرازيل (OECD Economic Surveys of Brazil,2018) أظهرت الدراسة اهمية المحافظة على البيئة والتنوع النباتي بها ، مع العمل على توفير الاراضي المستصلحة اللازمة للاستثمارات الجديدة ، كما ناقشت الدراسة العلاقة بين النمو السكاني والهجرة الداخلية والخارجية وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية، وكيفية تعظيم التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من المقومات الطبيعية والبشرية، كما أظهرت الدراسة أهمية البرنامج الاجتماعي والذي جعلها واحدة من دول العالم الاقتصادي الرائد وأوصت الدراسة الى اهمية الدعم الاقتصادي للفقراء بما يقلل من عدم المساواه، كما اكدت

الدراسة على ان الاستثمارات الجديدة وزيادة الانتاجية هما مفتاح النمو الاقتصادي في المستقبل.

وفي بحث هادف لتقييم التجربة الصينية (Gaoa, J., & others 2017) لتحقيق الارتقاء الاقتصادي والتي اظهرت ان متوسط دخل الفرد تضاعف عشر مرات وذلك مابين عامي 1990 الى 2015، واظهر البحث اهمية وضع آليات لنقل الخبرات والمعارف بين الصناعة المتطورة والصناعات الاخرى على المستوى المحلي بما يحقق ارتقاء بين قطاعات الصناعة بعضها وبعض، والعمل على استكشاف صناعات جديدة تتوفر مقاومتها بالفعل، كما أظهر الباحث أنه نظراً للمساحات الشاسعة وتباعد الاقاليم الصناعية بعضها عن بعض فقد تم استحداث خطوط القطارات السريعة الذي مكنت من التواصل بين الاقاليم الصناعية المتباعدة بعضها عن بعض، بل ونقل المنتجات خلال مراحل التنفيذ بين تلك الاقاليم مما دعم التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال نقل المعارف والخبرات بين الصناعات وبين الاقاليم الصناعية داخل حدود دولة الصين.

وفي دراسات اقتصادية متعددة تمت بهدف الارتقاء الاقتصادي بمجموعة الدول الاقتصادية ذات الدخل المتوسط الادنى هادفة لتحقيق الارتقاء بمتوسط دخل الفرد من خلال عناصر التميز والمقارنة النسبية بين دول تلك المجموعة الاقتصادية ودول المجموعات الاخرى ومن بينها جمهورية مصر العربية، وذلك حرصاً على تحقيق التميز الاقتصادي النسبي داخل مجموعتها الاقتصادية ودراسة تجارب المجموعات الاقتصادية الاكثر تميزاً بهدف الاستفادة بتلك الخبرات في تحقيق نمو أعلى للناتج المحلي الاجمالي وزيادة متوسط دخل الفرد السنوي بها. ففي دراسة بحثية (Malec, K., & others,2016) عن تأثير نمو الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية على فرص العمل المتاحة وبخاصة بعد سنة 2011 (الربيع العربي) والتي ادت الى انكماش فرص العمل والاستثمارات في كافة القطاعات بوجة عام وذلك في الفترة قبل عام 2013والتى إتصفت بعدم الإستقرار السياسى ، بين الباحث التأثير الكبير لعدم توفر فرص العمل وتأثير ذلك على تحقيق التنمية، كما بين التركيز على توفير فرص عمل للارتقار بالناتج المحلى الاجمالي، وأهمية وضع الخطط لرفع مستوى الشباب وبناء القدرات الفنية حتي يكونوا على قدرة فنية عالية تمكنهم من القدرة التنافسية، كما بين انه من الانشطة الاقتصادية الواعدة هو التركيز على أنشطة القطاعات الاقتصادية النظيفة، وبين أهمية استثمار قدرة الباحثين في

البحث والتطوير وتوفير المناخ الملائم، لما له من تأثيرات إقتصادية إيجابية ، كما بينت الدراسة ان هناك تحديات كبيرة لصناع السياسة المصرية والاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية وخلق فرص عمل، وبين البحث ان تحديات التنمية الاقتصادية بمصر والارتقاء بمستوى العمالة وتوفير الاستثمارات الكثيفة في القطاعات المؤثرة على فرص العمل يتطلب استيراتيجية طويلة الاجل لتحقيق القيمة المضافة منها.

وفي بحث اقتصادي (El-Mahdi, A., & Nawar, A., 2014.) لتحليل انماط الانتاج والعمل القطاعية والتغيرات الهيكلية في مصر في الفترة من 2001- 2008 بين الباحث ان مصادر النمو الإقتصادى كنتاج للعمل تشير الي انخفاض الانتاجية وان الانشطة الاقتصادية العالية كانت المحدد الرئيسي للتغير في القدرة الانتاجية في معظم الانشطة. وان نمو العمل في قطاعات مثل الزراعة والبناء والاتصالات ومجتمع الخدمات تأثرت اقتصادياً من الضخ ومن توظيف التقدم التكنولوجي. وبين الباحث ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 96% في جميع الشركات في مصر، وهي مسئولة عن توظيف 70% من العمالة غير الزراعية، كما أظهرت تحليل البيانات في الفترة مابين 2001- 2008 ان التغيرات الهيكلية متمثلة في تحول الاستثمارات من النشاط الصناعي الى النشاط التجاري وكذلك تحول بعض الاستثمارات من النشاط التجاري الى نشاط الخدمات، وخروج التصنيع من المشروعات المتوسطة، واستخلص البحث ان الاصلاحات الهيكلية التي تم القيام بها في بداية الالفية اثرت على توزيع العمالة بين الانشطة الاقتصادية المختلفة، وان القطاع الخاص كان المصدر الرئيسي في توفير فرص العمل بينما شهد القطاع العام انخفاض معدل التوظيف للعمالة في كل قطاعاته، كما بين وجود تحسن في العمل والانتاجية في شركات القطاع الخاص في كافة النشاطات الاقتصادية تقريباً. وفي بحث عن التنمية الاقتصادية بمصر وتأثير التغير في الهيكل الاقتصادي وذلك للاعوام ماقبل 2014 (Elshamy, H., 2016.) بين الباحث خلال الدراسة أنه يوجد تناقص في قدرة الزراعة على التوظيف، بينما تزايدت فرص العمل في القطاع الصناعي. وقد اتضح تزايد فرص العمل في قطاع الخدمات بعد عام 2000 ، وقد اظهرت الدراسة ان هناك ارتباط قوي مابين الزيادة في فرص العمل بكل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والنمو في الناتج المحلي الاجمالي . وأوصى البحث بأهمية رسم سياسات لاتاحة الفرصة للعمالة للتنقل عبر القطاعات بمصر، وأوصى

الباحث بضرورة قيام قطاع الاستثمار الخاص بالاستثمار في البحث والتطوير، والبنية التحتية، وتنمية القدرات البشرية كقيمة مضافة لتطوير الانتاجية ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي (Baduel, B., & others , 2017) عن مصر ناقش التقرير كيفية التغلب على التضخم الناجم عن تحرير سعر الصرف، وبين الدروس المستفادة من تجارب الدول الاخرى التي اتبعت نفس النهج الاقتصادي، واوصت باتخاذ السياسات الحكومية التي تحقق معدلات تضخم منخفض ومستقر على المدى الطويل، وهذا يحقق الاهداف العامة للدولة لتحقيق معدلات نمو مرتفع وشامل وخلق فرص عمل خاصة مع معدلات نموالسكان المتزايد. وفي تقرير عن التنافسية العالمية على جانب ملتقى المنتدى الاقتصادي العالمي 2017- 2018 (Schwab, K.,17-18) والذي قدم مقترحات عامه للتنمية بما في ذلك مصر ، حيث اظهر التقرير اهمية بناء كيانات قوية محلية قد تكون من خلال التعاون لقطاعات الانتاج او الخدمات من خلال القطاع العام او الخاص او المؤسسات المنظمة لتلك الاعمال مثل الكتل التجارية او اتحاد المصنعين مما يحقق تعاون اقليمي او شراكة مع كيانات دولية بهدف الارتقاء بالناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد السنوي

وفي دراسة اقتصادية لدولة نيجيريا كاحدى الدول الاقتصادية ذات الدخل المتوسط الادنى (Bakar, R.,& Idris, M., 2017) نحو تأثير التضخم والذي تعاني منه منذ عدة سنوات وتأثيره على معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي السنوي، وخلق فرص عمل، والارتقاء بمتوسط دخل الفرد السنوي، وقد اوصت الدراسة بتبني فلسفة تطوير الصناعات المحلية والابداع وتصنيع السلع ذات الميزة التنافسية الدولية ، ورفع مستوى الانتاجية مما يزيد من حجم الصادرات ، ويخلق فرص عمل ويزيد من نمو الدخل والرفاهية الاقتصادية.

وفي دراسة للبنك الدولي للتنمية الاقتصادية بنيجيريا (World Bank, 2017) اظهرت انها اكبر الدول الافريقية من حيث تعداد السكان ، والمتوقع ان يصل عدد السكان الى 440 مليون نسمة في عام 2050 وهذا يمثل عامل اساسي في انخفاض متوسط الدخل بها ، ولنيجيريا تميز نسبي من مخزون الثروة المتاح لديها من النفط والغاز ، وهي تحقق معدل نمو سنوي 0.6%من خلال التنويع الاقتصادي ويمثل قطاع الزراعة دعم للاقتصاد لها. وفي دراسة بحثية بينت ان دولة الفلبين (Errighi , L., & others,2016) كأحدى الدول الاقتصادية ذات الدخل المتوسط الادنى تمكنت من مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي ثلاث

اضعاف في السنوات العشر الاخيرة حيث استثمرت انخفاض تكلفة الايدي العاملة بها ذات المهارة العالية، واستثمار البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وقد نجح قطاع الاعمال في اجتذاب نسبة كبيرة من النساء لسوق العمل والذي بلغ نسبة كبيرة من العاملين بنسبة 50% ، اظهرت الدراسة ان التحديات التي تقابل التنمية الاقتصادية هي الارتقاء بمستوى العمالة من الناحية الفنية والتدريب والتغلب على المشاكل الصحية ومشاكل تمثيل العاملين من خلال النقابات الفئوية.

وفي دراسة بحثية بدولة باكستان (RAMZAN, M., 2013) كأحدى الدول الاقتصادية ذات الدخل المتوسط الادنى بينت أهمية قطاع الزراعة ، صناعة ، خدمات ، بهدف الارتقاء بمعدل نموالناتج المحلي الاجمالي السنوي لدولة باكستان ، حيث بين الباحث ان دولة باكستان من الناحية الاقتصادية والانشطة هي دولة صناعية في الاصل ، وبين ان تأثير تطوير قطاع الصناعة في المجال الزراعي له تأثير واضح على الارتقاء بالناتج المحلي الاجمالي ، وأوصى بالاهتمام بقطاع الخدمات لما له من قيمة مضافة على التنمية الاقتصادية

وفي دراسة اقتصادية (Carmignani, F., & Mandeville, 2010) تتفق مع العديد من الدول الافريقية بين الباحث أهمية التغيير الهيكلي للقطاعات في الدول الافريقية وتأثير ذلك على الارتقاء بالتنمية الاقتصادية ، وبين الباحثون أن التوجه نحو التصنيع لايتفق مع الوضع الاقتصادي للعديد من الدول الافريقية ، ومن الممكن تحقق فوائد اقتصادية من خلال اعادة الهيكلى للقطاعات المختلفة والتركيز على قطاع بعينه دون التنويع في القطاعات الاخرى .
وفي دراسة بحثية (Namubiru,E., 2018) لتقييم التنمية الاقتصادية للدول الافريقية قدمت هذه الدراسة التدابير التي من شأنها تمكين البلدان الافريقية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وقد بينت ان العديد من الدول الافريقية تبذل جهداً لتعزيز وتطوير قدرتها الاقتصادية وتطبيق استيراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير حيث أنه لايتعدى 1% من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد أوضحت ان السياسات العامة والبرامج ذات الصلة لا تتماشى بشكل كاف مع أهداف التنمية المستدامة. وبين التقرير African Economic Outlook) (.2017,ان التجارة البينية بين الاسواق الافريقية لاتتعدى 16% من اجمالي النشاط التجاري على الرغم من ان تلك الاسواق تعد اسواق واعدة في حين بمقارنة حجم التجارة البينية بمناطق

اخرى من العالم تعد منخفضة جداً حيث تقارب التجارة في تلك الدول 60% ، وان الصين بمفردها تمثل حجم التجارة مع الدول الافريقية تمثل 27% من حجم التجارة العالمية من السلع الاولية، ووصف الباحث ان الغالبية العظمى تتمثل تصديرها للمواد الاولية والخامات قيمة مضافة تنعكس بنسبة مؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي. وفي تقرير للجنة الامم المتحدة الاقتصادية للقارة الافريقية (Economic Report on Africa, 2015.) بين التقرير ان القطاع الصناعي في العديد من البلدان الافريقية قد ساهم في النمو الاقتصادي في الاعوام الاخيرة . وبين انه من الناحية الفنية ان النمو الاقتصادي لم يتحقق من خلال التصنيع ولكن عن طريق الخدمات ووضح التقرير ان العديد من الدول الافريقية تحتاج الى وضع الاستيراتيجيات والخطط التي تمكن من تعزيز التغيير الهيكلي خاصة في التصنيع والخدمات الراقية دونما اغفال الجهد المبذول في القطاع الزراعي حيث وضح التقرير ان القطاع الزراعي اكثر مؤثر بل هو العمود الفقري لكثير من الاقتصاديات للدول الافريقية ، ووضح التقرير ان النمو الاقتصادي في افريقيا كان قوياً ومرناً ولكن لم يكن شاملاً حيث أنه لم يتحول الى فرص عمل ولم يدعم الحد من الفقر ويحتاج العديد من الدول الافريقية وضع الاستيراتيجيات الاقتصادية ذات المردود الاجتماعي مع الاخذ بعين الاعتبار ان القدرات البشرية هي محور الابتكار والتصنيع ، ولابد من الحد من النشاط التجاري غير الرسمي وضمان مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من خلال وضع سياسات محددة ووضع سياسات لسوق العمل تساعد في التطور للقدرات البشرية والارتقاء بها وتوفير المرونة للتكيف والتنقل عبر المهن ، كما يجب العمل على وضع حوافز لتنمية القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين البنية التحتية والدعم التكنولوجي .

وفي دراسة مقارنة بين دولة الصين كدولة ذات متوسط دخل اعلى والهند كدولة ذات متوسط دخل ادنى عن تأثير القطاعات الرئيسية في تنمية الاقتصاد في دولتين (الصين والهند) بين الباحث (Hussin, F., & Yoke Yik, S., 2012) قد حققوا نمواً في الناتج المحلي الاجمالي ، وقد تم اختبار تأثير القطاعات الاقتصادية على كلاً من الدولتين من خلال تحليل البيانات للاعوام قبل 2007 ، وقد بينت البيانات ان كلاً من القطاعات الرئيسية قد أظهرت تأثيراً ايجابياً في النمو الاقتصادي السنوي لكل من الصين والهند، وأظهرت الدراسة ان التصنيع الزراعي وقطاع الخدمات كان لهما تأثيراً واضحاً. وان القطاع الصناعي له تأثيراً أعلى في الاقتصاد الصيني، بينما قطاع الخدمات له تأثيراً أكثر في الاقتصاد الهندي ، وبين تأثير زيادة

نسب الاستثمار في كل القطاعات المؤثرة في كلاً من الدولتين على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالدولتين .

وفي دراسات بحثية وتقارير لبعض الدول المعرفة اقتصادياً بالدول ذات الدخل المنخفض لتقييم الوضع الاقتصادي بتلك الدول وعناصر التميز بها والاحتياجات الاستثمارية التي تتفق مع المقومات الطبيعية والمتوقع ان يحقق نهضة اقتصادية ذات مردود على الناتج المحلي الاجمالي لكلاً منها، فقد تبين في دراسة بحثية عن التطوير الاقتصادي لدولة نيبال (Dixit, A., 2017) تم فيها تقييم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقييم الموارد المتاحة في الاقتصاد والاحتياجات الاستثمارية ، تم التوصية بأن يتم توجيه تمويل بما يعادل من 8% الى 12% من الناتج المحلي الاجمالي السنوي للاستثمار من العام 2017 الى العام 2020 ، كما اوصت الدراسة بزيادة التوجه الحكومي نحو الاستثمار وبخاصة البنية التحتية.

وفي دراسة بحثية أخرى (Gaudel, S. 2015) بينت تأثير القطاعات الاقتصادية المختلفة على الناتج المحلى الاجمالي ، وقد حلل البحث تأثير الارتباط للقطاعات الاساسية (زراعة – صناعة – خدمات) على التنمية في ظل الازمات الاقتصادية ، وقد حللت الدراسة التأثير البطىء بين قطاعات التنمية المختلفة بنيبال وأظهرت تحليل البيانات ان قطاع الزراعة يمثل 71% من فرص العمل المتاحة بينما لا يزيد تأثيره على النمو للناتج المحلي الاجمالي على 33% ، كما وان التنمية الاقتصادية بالقطاع الزراعي ليس ذات تأثير على القطاع الصناعي ، ومما هو جدير بالذكر أنه في دراسة تقيمية بحثية للوضع الاقتصادي لنيبال (Khare, S., & Slany, A., 2011) اظهرت ان الوضع الاقتصادي تأثر تأثيراً ملحوظاً بالوضع السياسي وتحولها الى جمهورية اتحادية والذي نتج عنه عدم الاستقرار الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي بطىء بالمقارنة بالدول المجاورة ، ترتب عليه نقص في العمالة المنتجة و ارتفاع في معدل الفقر حيث وصل الى 30.8% .

وفي دراسة بحثية نحو التنمية الاقتصادية لكينيا(KENYA ,2017)استعرض البحث المقومات الاقتصادية وعناصر التميز الجغرافي والقدرات الانتاجية وفرص الاستثمار التي تحقق دعم حقيقي للتنمية وتوفر فرص عمل ، مع مناقشة متوسط الحد الادنى للدخول مما يحقق القضاء على الفقر مع تحقيق تنمية مستدامة وخطة مستقبلية اقتصادية ل 2030 .

وفي دراسة بحثية لتقيم الوضع الاقتصادي بدولة بنجلاديش (2018, others & Islam, M.,) من خلال تقييم الاقتصاد الكلي، ناقش البحث ادوار وكفاءة القطاعات المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وحظر من تزايد عبء الدين العام ، واستمرار الضعف في اداء القطاع المصرفي، وانخفاض نمو عائدات التصدير، كما اشار الى انخفاض معدلات التحويلات الخارجية في عام 2017 بالمقارنة بالاعوام السابقة وقد رصد البحث القيمة المضافة في قطاع الخدمات في تحقيق نمو اقتصادي للناتج المحلي الاجمالي في عام 2017 ، وكذلك رصد البحث انخفاض الناتج المحلي في قطاع الصناعة كنتيجة لارتفاع تكلفة الطاقة، وانخفاض الناتج المحلي ايضاً في قطاع الزراعة لنفس العام كنتيجة لكوارث طبيعية مرت بها البلاد في عام 2017.

من خلال دراسة كلاً من قطاع الزراعة ، الصناعة ، والخدمات للاقتصاد القومي للامم بهدف التعرف على تأثير كلاً منهم على الناتج المحلي الاجمالي ، فقد أظهرت الدراسة (Md, M. & Uddin, M. 2015) تأثير كل من تلك القطاعات على القطاعات الاخرى من خلال البيانات الاحصائية لسنوات ماقبل 2013 وذلك لدولة بنجلاديش وقد اكد البحث على وجود علاقة لكل من القطاعات الرئيسية لقطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة على الناتج المحلي الاجمالي وان كل قطاع له تأثير على القطاعات الاخرى ولابد من مراعاة ذلك عند وضع الاستيراتيجية العامة على المستوى القومي لدولة بنجلاديش

وكما يتبين من خلال ماقدمه الباحثون في المجال الاقتصادي بكافة المجموعات الاقتصادية والدول التابعة لها، ان التنمية الاقتصادية والتميز الاقتصادي للأمم يرتبط الى حد كبير بما يتحقق لها من ثروات وقدرات انتاجية ذات تميز نسبي بما يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي متوسط دخل الافراد بها ، وترتقي الدول بقدر الاخذ بالتكنولوجيا الحديثة والقدرات الابداعية ومدى الترابط بين القطاعات الانتاجية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات، حيث أن كلاً منها لها تأثير مباشر على القطاعات الأخرى.

مشكلة البحث:

يتطلب وضع الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية والإستثمارية من متخذي القرار في كافة دول العالم إلى البحث عن أى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من قطاع زراعي أو قطاع صناعي أو قطاع خدمي أكثر قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة والتي يجب ان

توجه اليه الدولة زيادة في الاستثمارات للتوسع فيه وتحقيق قيمة مضافة أكبر وزيادة انتاجية أعلى لكي تحقق أهدافها من حيث تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي وزيادة فى متوسط دخل الفرد السنوى، وتخفيض معدل البطالة وتوفير فرص العمل وذلك لتحقيق الاهداف الاقتصادية.

أهمية البحث:

1- تحليل البيانات الاقتصادية لمعرفة التأثير الاقتصادي لقطاعات الانتاج (زراعة – صناعة – خدمات) على الناتج المحلي الاجمالي وعلى مدى قدرة دول المجموعات الاقتصادية على التطور الاقتصادي والارتقاء.

2- تعظيم الاستفادة من الخبرات الاقتصادية لدول المجموعات ذات الاقتصاد المتقدم والتي تمثل قيمة مضافة وذلك من خلال تحليل مقاومتها الاقتصادية للوقوف على العناصر الايجابية بها.

3- تحليل انتاجية العمل لكل قطاع من القطاعات بالدول التي تم دراستها بالمجموعات الاقتصادية المختلفة لبيان قدرتها في دعم الناتج المحلي الاجمالي والارتقاء بمتوسط دخل الفرد السنوي.

أهداف البحث

1- التحديد الدقيق لاي القطاعات الانتاجية من زراعة و صناعة و خدمات أكثر تأثيراً ودعماً في تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي للدول التي تم دراستها بالمجموعات الاقتصادية المختلفة .

2- تحديد نسب المشاركة للقطاعات الانتاجية الرئيسية من زراعة و صناعة و خدمات في الناتج المحلي الاجمالي في دول المجموعات الاقتصادية.

3- اكتساب الخبرات العالمية من الدول المختلفة بالمجموعات الاقتصادية لزيادة الانتاج بالقطاعات الانتاجية الرئيسية.

فروض البحث

1-وجود تفاوت وفجوة كبيرة في انتاجية العمل و متوسط دخل الفرد بين مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ومجموعات الدول الاقتصادية الاخرى.

2- انتاجية العمل في القطاع الزراعي يحقق مردود متعادل في جميع المجموعات الاقتصادية الدولية، حيث تعتبر من الانشطة الاقتصادية الاساسية التي اكتسب الانسان مهارتها منذ وجود الخليقة.

3- يمثل نصيب القطاع الصناعي القيمة الاكثر تأثيراً لكل دولة من دول المجموعات الاقتصادية المختلفة

منهجية البحث

1. التحليل الاحصائي والبياني للبيانات التي تم تجميعها من التقارير والابحاث المنشورة عالمياً.
2. تجميع وتحليل البيانات من الهيئات الاقتصادية الدولية لدول المجموعات الاقتصادية المختلفة للدول التي شملتها الدراسة.
3. التحليل الاحصائي والبياني للبيانات الاقتصادية للدول التي شملتها الدراسة بدول المجموعات الاقتصادية المختلفة، ومقارنة بيانات القطاعات الانتاجية من زراعة وصناعة وخدمات للدول في مجموعاتها الاقتصادية ومقارناتها بالمجموعات الاقتصادية الاخرى
4. الوقوف على الخبرات الاقتصادية الدولية للاستفادة من التجارب العالمية الناجحة من خلال الدول ذات الاقتصاد المتقدم
5. تقييم متوسط الدخل السنوي للفرد بدول مجموعة الاقتصاد المتقدم مع المقارنة بمتوسط الدخل السنوي للفرد بدول المجموعات الاقتصادية الاخرى للوقوف على العوامل المؤثرة في التبادل التجاري الدولي

مصادر البيانات

- الوثائق والابحاث العلمية المنشورة عالمياً
- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – جمهورية مصر العربية عن عام 2017 .
- WORLD FACTBOOK, CIA, 2018
- The World Economic Forum, "The Inclusive Growth and Development", Report, 2017.

أولاً : المجموعات الإقتصادية للدول :

تشكل المؤشرات الرئيسية لكل دولة عامل أساسي لتقييم الوضع الاقتصادي بها وعما اذا كانت تواكب المسيرة الاقتصادية العالمية من حيث القدرة على التطوير الهيكلي للقطاعات

الاقتصادية الرئيسية وبالتالي تطوير للناتج المحلي الاجمالي ورفع مستوى المعيشة لافرادها وتحقيق التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية وتقليل البطالة وتوفير فرص العمل.

وتسعى المؤسسات العالمية لتقييم الوضع الاقتصادي لدول العالم من خلال تقاريير تنشر سنوياً في هذا الشأن(World Development Indicator , 2015) وتقييم تلك المؤسسات للدول من خلال معياريين اساسيين وهما قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج وذلك سنوياً.

وتتأثر اقتصاديات الدول بالحراك الاقتصادي الدولي ومن خلال المقارنات الدولية يتبين ماذا كان اقتصاد الدولة يتحرك بشكل ايجابي مع حركة الاقتصاد العالمي ، وهل تعد تلك الدولة ذات وضع اقتصادي متميز أم تتقهقر لتنضم الى الدول ذات الاقتصاد المتدني.

وتصنف دول العالم المختلفة من حيث الواقع الاقتصادي الى دول ذات اقتصاد متقدم ودول ذات دخل متوسط أعلى، ومجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الادنى، ودول ذات دخل منخفض. ويستند هذا التصنيف أساساً على معيار متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي لدولته، حيث يعتبر الناتج المحلى مقياساً لأداء الإقتصاد وهو أكثر المؤشرات شمولاً لتقييم الأداء الإقتصادي لدولة ما حيث يمكن من أداء مقارنة بين دولة ودولة اخرى لتصنيف مجموعات الدول من الناحية الإقتصادية لمعرفة اي منهم يعتبر ذو إقتصاد واعد.

وبالتالي فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد متوسط نصيب الفرد السنوي منه، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى المعيشي للافراد وزيادة القدرة الشرائية ، مما يدعم التنمية الاستثمارية والازدهار الإقتصادى وخلق فرص عملة جديدة و زيادة الإستهلاك المحلي من السلع والخدمات أي إرتفاع معدل الإستهلاك لدى الفرد.

وعند إنخفاض معدل إجمالي الناتج المحلي في دولة ما يؤدي إلى إنخفاض في الدخل الكلي مما ينتج عنه إنخفاض في دخل الفرد مما يقلل من معدل إستهلاك الفرد وتقليص المشروعات والانتاج المحلي مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويعد ذلك مؤشراً سلبياً من حيث التقييم الاقتصادي لتلك الدولة للراغبين في الاستثمار.

ويوضح الجدول رقم (1) توزيع اعداد دول العالم من حيث الوضع الإقتصادى لكلاً منها. كما يوضح الشكل البيانى رقم (1) أن الغالبية العظمى من دول العالم تدخل ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى بنسبة 33.9% من تعداد دول العالم ومن بينهم مصر، ويليها من حيث

العدد الدول ذات الإقتصاد المتقدم بنسبة 27.5% من دول العالم. أما الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى فتبلغ نسبتها 23.9% من دول العالم. وتبلغ نسبة الدول ذات الدخل المنخفض 14.7% من دول العالم.

ويوضح الجدول رقم (2) حدود متوسط دخل الفرد من خلال التقاريير الإحصائية للعام 2017 بكلاً من مجموعة الدول ذات الإقتصاد المتقدم والذى يصل الحد الأدنى لدخل الفرد السنوي بها 17 ألف دولار ، كما يصل متوسط دخل الفرد الاقصى السنوي للبعض منها الى 106.409 ألف دولار مثل لكسمبورج. أما البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى للفرد سنوياً فتنحصر ما بين16.999 ألف دولار كحد أقصى و 6 الاف دولار كحد أدنى، ويتبعها البلدان المعرفة إقتصاديا ذات الدخل المتوسط الأدنى للفرد سنوياً من 5.999 ألف دولار كحد أقصى إلي 1.32 ألف دولار كحد أدنى. وتتبعها البلدان ذات الدخل المنخفض للفرد سنوياً والذى يبلغ أقل من 1.32 ألف دولار.

جدول رقم (1) توزيع أعداد دول العالم للمجموعات الاقتصادية المختلفة والنسب المئوية لكلاً منها

دول اقتصاد متقدم	دول ذات متوسط دخل اعلى	دول ذات متوسط دخل ادنى	دول ذات دخل منخفض
30	26	37	16
%27.5	%23.9	%33.9	%14.7

The World Economic Forum, "The Inclusive Growth and Development", Report,2017 الاعداد الاحصائي بواسطة الباحثة

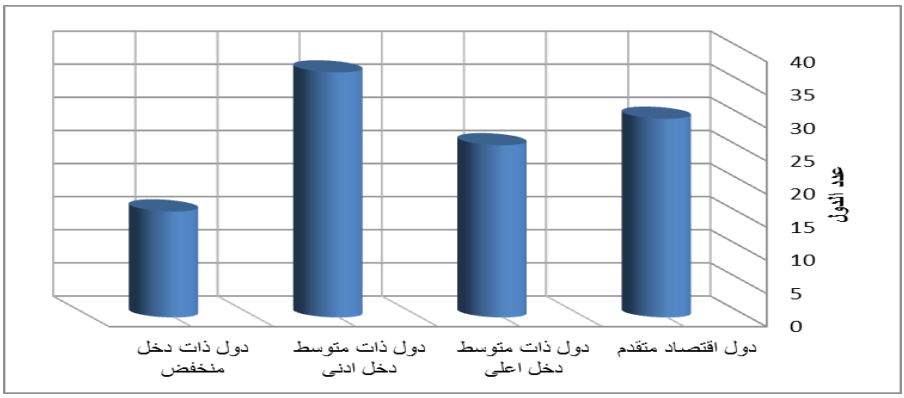

شكل رقم (1) توزيع أعداد دول العالم للمجموعات الاقتصادية المختلفة

جدول رقم (2) بيان التصنيف الإقتصادى لمجموعات الدول من خلال حدود متوسط دخل الفرد السنوى بالالف دولار

حدود متوسط دخل الفرد بدول الاقتصاد المتقدم		حدود متوسط دخل الفرد للبلدان ذات الدخل المتوسط الاعلى		حدود متوسط دخل الفرد للبلدان ذات الدخل المتوسط الادنى		حدود متوسط دخل الفرد للبلدان ذات الدخل المنخفض
الحد الاعلى لبعض الدول	الحد الأدنى	الحد الاعلى	الحد الأدنى	الحد الاعلى	الحد الأدنى	أقل من
106.409	17	16.999	6.000	5.999	1.320	1.320

المصدر : الاعداد الاحصائي بواسطة الباحثة
The World Economic Forum, "The Inclusive Growth and Development", Report,2017

وقد تم إظهار الحد الادنى والحد الاقصى لمتوسط دخل الفرد السنوى بالمجموعات الإقتصادية للدول المختلفة فى الشكل رقم (2) فعند مقارنة الحد الاقصى لمتوسط دخل الفرد السنوي بالحد الادنى بمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم يتضح انها تبلغ 6.25 ضعف ، بينما تبلغ النسبة بين الحد الاقصى والحد الادنى بمجموعات الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى الى 2.8 ضعف ، بينما تصل النسبة في الدول ذات الدخل المتوسط الادنى الى 4.54 ضعف ، وقد تصل الى مالانهاية في الدول ذات الدخل المنخفض، وهذا يوضح ان اكثر المجموعات الاقتصادية اختلافاً بين متوسط دخل الفرد الاقصى والادنى هي مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ويشير هذا الاختلاف الى تحقيق قدرات شرائية كبيرة لبعض الافراد بها ، كما يتوفر الحد الادنى للدخل الذي يحقق القدرة الشرائية للمتطلبات الاساسية والترفيهية بتلك المجموعة الاقتصادية مما يجعل من هذا التباين دافعاً اقتصادياً للعمل والارتقاء. كما وان التباين الكبير بين الحد الأعلى الذى وصل إليه متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم بالمقارنة بالحد الاقصى لمتوسط دخل الفرد فى البلدان ذات الدخل المنخفض والذى يصل الى 80.613 ضعف. وعند مقارنته بالحد الأعلى في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى يصل إلي 17.74 ضعف والتي من بينهم جمهورية مصر العربية، وهذا يبين حجم الخلل العالمي بين متوسط دخل الفرد في المجموعات الاقتصادية المختلفة في زمن العولمة والاسواق المفتوحة ،

ويبين تدني القدرات الشرائية في الدول ذات الدخل المتوسط الادنى وكذلك الدول ذات الدخل المنخفض وبخاصة في حالة عدم توفر الدخل اللازم لشراء الاحتياجات الاساسية.

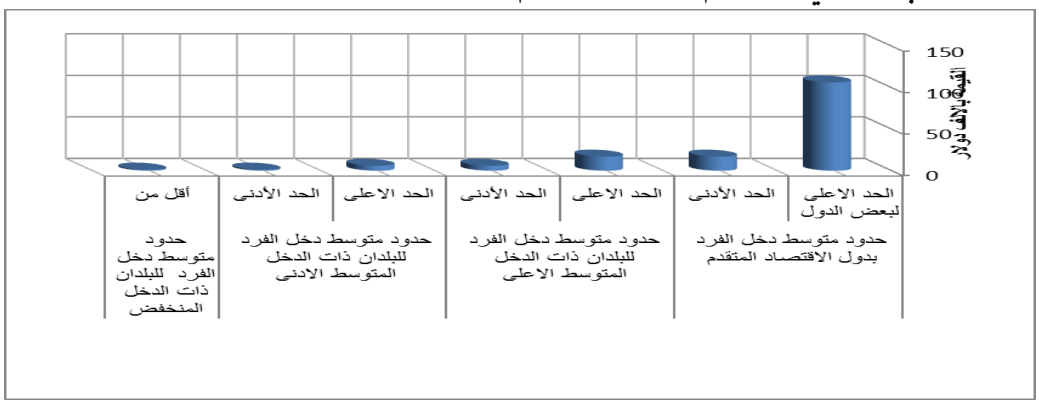

شكل رقم (2) الحد الأقصى والحد الأدنى لمتوسط دخل الفرد السنوى بالمجموعات الإقتصادية للدول المختلفة

ثانياً: السمات والتقييم الاقتصادي لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم

تتميز الدول ذات الاقتصاد المتقدم عن باقي دول المجموعات الاقتصادية الاخرى بارتفاع في الناتج المحلي السنوي بها والذي ينعكس بدورة على متوسط دخل الفرد السنوي. كما تشكل التقنيات التكنولوجية الحديثة وتوظيف البحث العلمي و الإبتكار والإبداع التقني أثراً كبيراً في تحسين الإنتاجية وتطويرها, ولقد كان الاخذ بالتقنيات التكنولوجية الحديثة خلال السنوات السابقة أثراً هاماً في تحسين مستويات الإنتاجية ودعم الاقتصاد بما ساهم في توفير السلع والخدمات والمنتجات عالية الجودة لابنائها بكميات تتلائم مع الحاجات الحقيقية للاستهلاك المحلي والانتاج بهدف التصدير.

ولقد تمكنت تلك الدول من توظيف التكنولوجيات المتقدمة بكثافة بكافة قطاعات الزراعي والصناعي وكذلك قطاع الخدمات مع تحقيق مردود اقتصادي عالي القيمة سواء من خدمات التعليم ذو المستوى العالى وكذلك في مجالات الاتصالات والمواصلات، كما ينعم المواطنين في دول الاقتصاد المتقدم بخدمات الرعاية الصحية وخدمات التأمين بوجة عام ، ويأخذ المجتمع والحكومات بعين الإعتبار المحافظة على البيئة والوقاية من التلوث. هذا الى جانب ان النسبة العظمى من العاملين بتلك الدول يوظفون في قطاع الخدمات والذي يقدم دوراً هاماً في زيادة القيمة الاقتصادية بكافة القطاعات الانتاجية الاخري.

ويعتبر اقتصاد تلك الدول أقوى اقتصاد على المستوى العالمي وتعود تلك القوة الى وفرة الموارد والثروات الطبيعية كمصادر الطاقة والمناجم، كما تسيطر تلك الدول على الأسواق المحلية والعالمية وتدعم بعضها بعضاً من خلال اتفاقات شراكة بينها ، كما أنّ القوة البشرية العاملة فيها والتي تتميز بالكفاءة لاعتمادها على برامج التدريب المستمر والاخذ بأحدث التقنيات ونتاج البحث العلمي، كما وأنّ اقتصاد تلك الدول يعتمد على الارتقاء المستمر بقطاع الصناعة، والزراعة، والخدمات

ويمكن توصيف النشاط الاقتصادي بأنه يعمل على تحقيق ثقافة ريادة الاعمال على مستوى الدولة والشراكة مع دول العالم، كما يتوفر لديها انظمة مالية واقتصادية داعمة لتمويل المشروعات وبخاصة المشروعات الجديدة ، ويتوفر بتلك الدول العديد من الجامعات والمراكز البحثية والمصنفة كأفضل جامعات بالعالم للنشاط الاكاديمي والبحثي والتي تدعم الارتقاء بأبناء ها وتقديم البحث العلمي ذو العائد والقيمة الاقتصادية.

وتحتل دول الاقتصاد المتقدم المراكز الأولى بين دول العالم من حيث الإنتاج الصناعي للأهداف المدنية والعسكرية ، ويعود ذلك إلى ضخامة الأموال المستثمرة في الانتاج والبحث العلمي ووفرة المواد الاولية، ووجود قوة إنتاجية كبيرة، ومتنوعة في العديد من المجالات ، كما ان لديها قوة تصديرية كبيرة، وبالاضافة الى وجود القدرات العلمية والبحثية في المجال النووي حيث تنشأ وتدير العديد من محطات توليد الطاقة النووية لديها وبدول العالم .

ويمكن تقييم الاداء الاقتصادي لمجموعة بلدان الاقتصاد المتقدم من خلال انتاجية العمل والتي تقيس مدى كفاءة وفعالية عنصر العمل في القطاعات الانتاجية، فتحسين الإنتاجية لدى هذه المجموعة الاقتصادية تعتمد على رفع كفاءة العمل الذي يتم تأديته، فهذه الدول الناجحة تتوفر بها بيئة عمل ذات كفاءة ومستوى انتاجية عالية وعمالة ذات قدرات وخبرات ذات تدريب متميز، كما ان لديها القدرة على اعداد البرامج الاقتصادية في كافة القطاعات.

وللتقييم البحثي لاقتصاديات الدول ذات الاقتصاد المتقدم فقد تم تجميع بيانات خاصة بثلاث من تلك الدول لما لها من تاريخ طويل متميز اقتصادي وهم الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا ، ويوضح الجدول رقم (3) بيانات الناتج المحلي الاجمالي للعام 2017 والنسبة المئوية لنصيب كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات في الناتج المحلي (CIA , 2018) واعداد ونسبة القوى العاملة لديها في كلاً من القطاعات الانتاجية

ولتحليل القيمة المضافة لكل قطاع من تلك القطاعات فقد تم حساب متوسط الناتج المحلي لكل عامل سنوياً بكافة القطاعات وكذلك متوسط الناتج المحلي لكل عامل لكلاً من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات .

وكما يتضح فان أكبر القطاعات تأثيراً في الناتج المحلي السنوي لكل عامل بالولايات المتحدة الامريكية يرجع الى قطاع الزراعة والذي يحقق 155.18ألف دولار سنوياً ، وهو أعلى قيمة بالمقارنة بالدول الاخرى التي شملتها الدراسة ويرجع ذلك الى طبيعة الولايات المتحدة الامريكية من حيث توفر الاراضي الصالحة للزراعة بمساحات كبيرة وتنوع التضاريس بها واستخدام التقنيات الحديثة والالات في الزراعة والانتاج الزراعي.

بينما يمثل قطاع الصناعة أعلى معدلات الانتاجية للعامل في كلاً من فرنسا وانجلترا عند مقارنتة بالقطاعات الاخرى بهما والذي بلغ 97.65 ألف دولار في فرنسا ، و107.46 ألف دولار في انجلترا ، ويوضح الشكل البياني رقم (3) ورقم (4) ورقم (5) متوسط الناتج المحلي لكافة القطاعات لكل عامل بالمقارنة بمتوسط الناتج المحلي بقطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات لكل عامل بكل دولة من تلك الدول على حدي ، ويتبين بشكل عام أن متوسط الناتج المحلي لكافة القطاعات لكل عامل لتلك الدول هو ما بين 85.97 ألف دولار ، و120.7 ألف دولار وهي قيم متميزة عند مقارنتها بباقي دول العالم.

ومن خلال نسبة البطالة والتي تعد ضئيلة بتلك الدول والتي تصل الى 4.4% بالولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ، والتي وصلت الى 9.5% بفرنسا ويتضح من ذلك أنه كلما تمكنت القطاعات الانتاجية المختلفة بتلك الدول الى استيعاب وتوفير فرص العمل وتوفير الاستثمارات الجديدة اللازمة لاستيعاب الطلب على العمل سوف يكون له مردود ايجابي على مستوى الناتج المحلي وقدرة العمل لديها بكافة القطاعات لكل عامل وبالتالي زيادة الدخل السنوي بها.

جدول رقم (3) الناتج المحلى الإجمالى الكلي ونسب توزيعة و نسب العاملين بالقطاعات الإنتاجية المختلفة لمجموعة دول ذات الإقتصاد المتقدم

البيان	امريكا	فرنسا	انجلترا
الناتج المحلي الاجمالي (ألف مليون دولار)	19360	2826	2880
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي	0.90%	1.60%	0.60%
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي	18.90%	19.40%	19%
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	80.20%	78.90%	80.40%
معدل البطالة	4.40%	9.5%	4.40%
أعداد القوى العاملة (مليون عامل)	160.4	30.68	33.5
نسبة القوى العاملة في الزراعة	0.70%	2.40%	1.30%
نسبة القوى العاملة في الصناعة	20.30%	18.30%	15.20%
نسبة القوى العاملة في الخدمات	79%	79.30%	83.50%
متوسط الناتج المحلى لكافة القطاعات لكل عامل (ألف دولار)	120.70	92.11	85.97
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى الزراعة (ألف دولار)	155.18	61.41	39.68
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى الصناعة (ألف دولار)	112.37	97.65	107.46
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى الخدمات(ألف دولار)	122.53	91.65	82.78

تم التحليل الاحصائي بواسطة الباحثة للبيانات التي تم تجميعها من خلال موقع CIA 2018

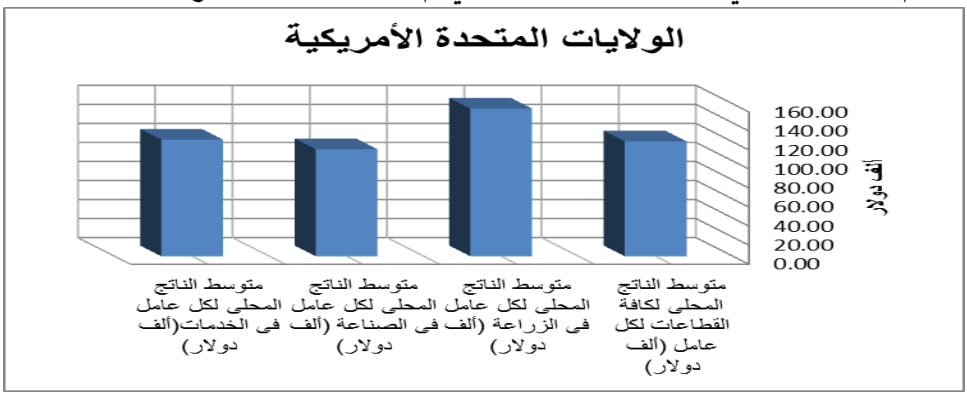

الشكل البيانى رقم (3) يبين متوسط الناتج المحلى بكافة القطاعات لكل عامل ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بالولايات المتحدة الأمريكية

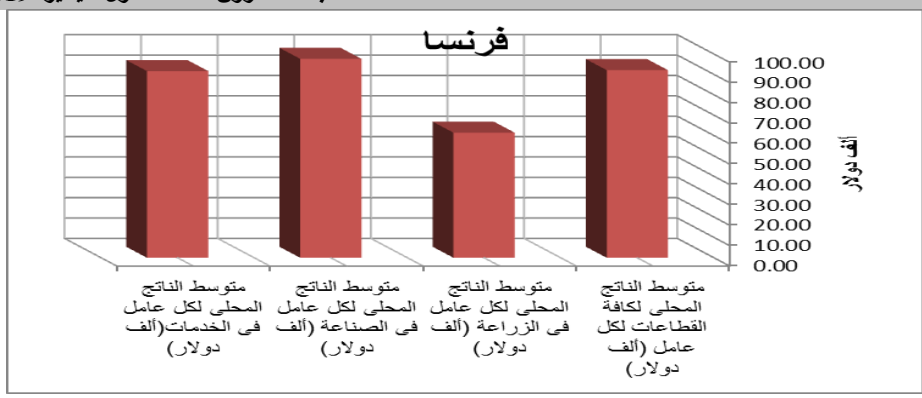

الشكل البيانى رقم (4) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بفرنسا

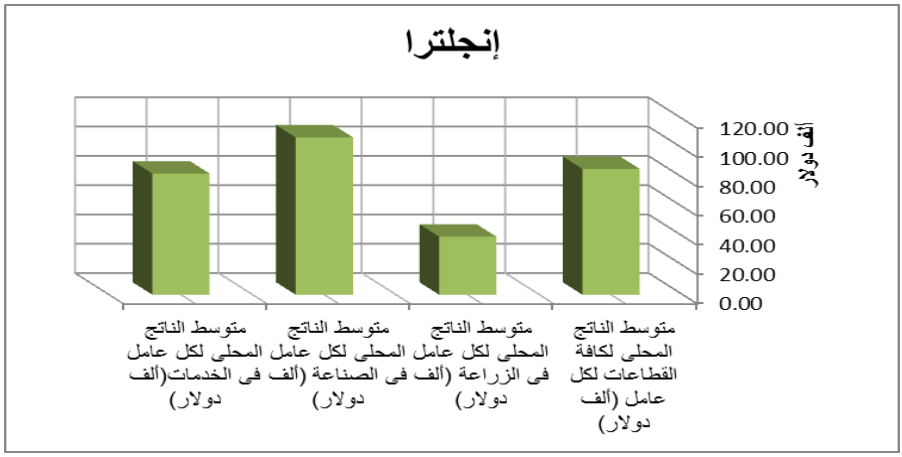

الشكل البيانى رقم (5) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بإنجلترا

ثالثاً: السمات والتقييم الاقتصادي لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى

توصف الدول بتلك المجموعة الاقتصادية ان القطاع الصناعي والقطاع الخدمي ذو مردود ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول حيث أخذت على عاتقها الاهتمام بالصناعات الثقيلة وصناعة المعدات والالات ، كما اتخذت من التعاون الدولي في القطاع الصناعي مع العديد من الدول دعامة لتنمية وتحديث الصناعة بها ، كما اخذت بالتقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات وتطويره ، كما

حرصت على تنمية الكوادر البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب وارسال البعثات للتواصل مع احدث المستجدات العلمية في كافة المجالات ، ويتصف الاستثمار الاقتصادي في تلك الدول بالاعتماد على المدخرات المحلية في المرتبة الأولى والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية في المرتبة الثانية، كما يتصف البناء الاقتصادي لتلك الدول باتباع سياسة اللامركزية ، وتوظيف الموارد في القطاعات الاكثر انتاجية وذات المردود الاقتصادي المتميز

كما توصف العديد من تلك الدول بالاستقرار الاقتصادي المستمر المتنامي الداعم للاستثمار المحلي والجاذب للاستثمارات الاجنبية بالاضافة الى وجود بنية تحتية قوية داعمة لذلك في كافة المدن ، وقد حققت طفرة في النشاط الاقتصادي الصناعي مع ثورة الالكترونيات مع تعظيم الاستفادة من الدمج بين القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية مما يعظم القيمة الاقتصادية في كافة القطاعات ، كما يشارك البعض من تلك المجموعة الاقتصادية في الشركات متعددة الجنسيات بما يحقق مردود اقتصادي ويساهم في نقل الخبرات التقنية الحديثة لابناءها.

وللتعرف وتحليل القدرات الاقتصادية لتلك الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى فقد تم اختيار ثلاثة من تلك الدول وهي ماليزيا والصين والبرازيل لما تحقق لديهم من قيم اقتصادية مضافة في السنوات الاخيرة ، وقد تم التحليل الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي في العام 2017 ، ونسبة مشاركة كلاً من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات بها، كما تم استعراض اجمالي القوى العاملة لكلاً من تلك الدول ونسب العاملين في كل قطاع من القطاعات الرئيسية للانتاج كما يوضح الجدول رقم (4) ، وكما تبين من خلال حساب متوسط الناتج المحلي لكافة القطاعات لكل عامل بتلك الدول للعام 2017 والذي يتراوح ما بين 28.6 ألف دولار الى 61.9 ألف دولار سنوياً، وكما تبين من المقارنة النسبية لكلاً من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات أن المؤثر الرئيسي للناتج المحلي الاجمالي من خلال انتاجية العمل هو من خلال قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والذي يتراوح تأثيره ما بين 15.2 ألف دولار الى 63.9 ألف دولار لكل عامل من العاملين بها سنوياً ، ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة والذي يدعم الاقتصاد لتلك الدول بما يعادل 8.3 ألف دولار للعامل الى 47.3 للعامل وقد تم من خلال الاشكال البيانية رقم (6) ورقم (7) ورقم (8) مقارنة بين متوسط انتاجية العمل بكافة القطاعات لكل عامل سنوياً ومتوسط الانتاجية لكل عامل بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات سنوياً بكل دولة على حدى. واتضح أن قطاع الخدمات أعلى القطاعات تأثيراً في الانتاجية لكل عامل يليه قطاع الصناعة ومن ثم قطاع الزراعة ، ومن خلال

فرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة والتي تبلغ من 3.4% بماليزيا الى 13.1% بالبرازيل أن الاستفادة من العاملين ببعض تلك الدول تتم على الوجه الامثل بكل من ماليزيا والصين بينما لايحقق البرازيل هذه الاستيراتيجية حيث تبلغ معدلات البطالة اكثر من 13% ، وبشكل عام تتفق معدلات البطالة في الدول ذات متوسط الدخل الأعلى والتي شملها البحث مع معدلات البطالة للدول ذات الاقتصاد المتقدم ، ويمكن القول ان متوسط انتاجية العمل السنوية بالدول ذات متوسط الدخل الاعلى من خلال مقارنتها بالدول ذات الاقتصاد المتقدم فانها تصل الى 50% مما تحققه انتاجية العمل بتلك الدول ، ولذلك مردود مباشر على الناتج المحلى الاجمالي لكلاً منهما.

جدول رقم (4) الناتج المحلى الإجمالى الكلي ونسب توزيعة ونسب العاملين بالقطاعات الإنتاجية المختلفة لبعض البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى

البيان	ماليزيا	الصين	البرازيل
الناتج المحلي الاجمالي بألف مليون دولار	926	23120	3219
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي	8.40%	8.20%	6.20%
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي	36.90%	39.50%	21%
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	54.70%	52.20%	72.80%
معدل البطالة	3.40%	4%	13.10%
إجمالى القوى العاملة مليون	14.94	806.7	111.6
نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة	11%	28.30%	10%
نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة	36%	29.30%	39.80%
نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات	53%	42.40%	50.20%
متوسط الناتج المحلى لكافة القطاعات لكل عامل (ألف دولار)	61.981	28.660	28.844
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الزراعة (ألف دولار)	47.331	8.304	17.883
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الصناعة (ألف دولار)	63.531	38.637	15.219
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الخدمات (ألف دولار)	63.969	35.284	41.830

تم التحليل الاحصائي بواسطة الباحثة للبيانات التي تم تجميعها من خلال موقع CIA 2018

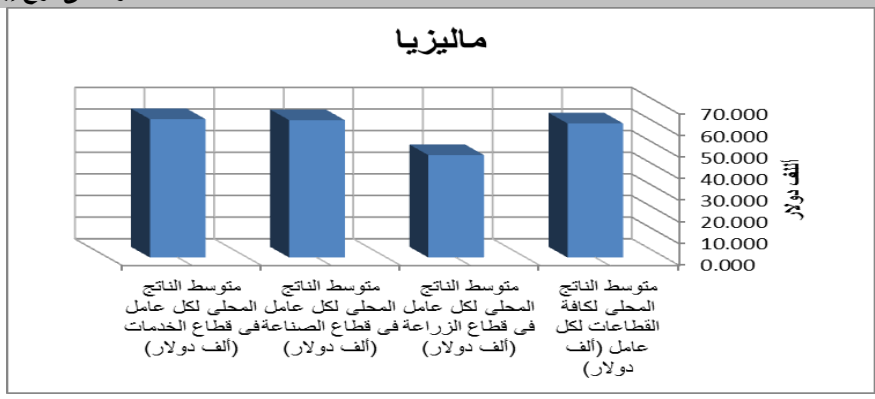

الشكل البيانى رقم (6) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بماليزيا

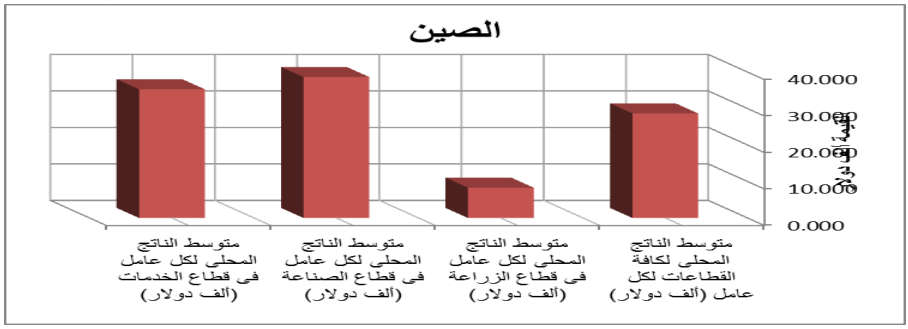

الشكل البيانى رقم (7) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بالصين

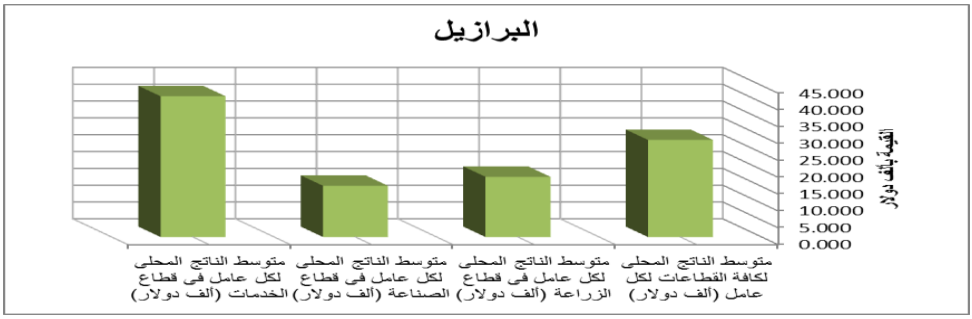

الشكل البيانى رقم (8) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بالبرازيل

رابعاً: السمات والتقييم الاقتصادي لمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الادنى

تتصف هذه المجموعة الاقتصادية بزيادة معدلات النمو السكاني ولايتواكب ذلك مع معدلات النمو الانتاجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات . وتعاني بعض تلك الدول بشكل عام من الديون وأعباءها سواء داخلية أو خارجية مع ارتفاع في معدلات التضخم ، والغالبية العظمى من تلك الدول ذات قدرات صناعية محدودة وتعتمد بشكل أساسي على استيراد الالات والمعدات من دول أخرى.

وتعمل نسبة كبيرة بتلك الدول في مجال الزراعة لقدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة غير الماهرة والذي يصل البعض منها الى 70% بنيجيريا، و29.2% بمصر ، و26.9% بالفلبين من القوى العاملة . وذلك كما يتضح من الجدول رقم (5) والذي يبين الناتج المحلي الاجمالي الكلي لكل عامل ونسب توزيعه على العاملين بقطاع الزراعة والصناعة والخدمات لبعض بلدان الدول ذات الدخل المتوسط الادني للعام 2017 بالدول التي شملتها الدراسة، وعلى الرغم من محدودية مساهمة قطاع الزراعة بتلك الدول في الناتج المحلي الاجمالي والذي يتراوح ما بين 9.4% في الفلبين الى 21.6% بنيجيريا ولا يتجاوز 11.9% بمصر كنتيجة ان التكنولوجيا المستخدمة في المجال الزراعي بتلك الدول والتي تم توظيفها ترجع الى وسائل ذات تقنيات محدودة ولا تدعم التنمية الزراعية بالدرجة الكافية ولا تحقق المردود الاقتصادي المرجو ، أما فيما يخص الاقتصاد الصناعي فيعتمد بشكل أساسي بتلك الدول على توفر الخامات والموارد الطبيعية بها ولكن لايتم الاستخدام الامثل لتلك الموارد وتوفير العائد الاقتصادي المتميز، حيث ان نسبة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بتلك الدول يمثل 18.3% بنيجيريا و 30.8% بالفلبين و 33.1% بمصر .

ومن خلال تحليل البيانات الاقتصادية لتلك الدول يتضح ان قطاع الخدمات هو ثاني اكبر قطاع داعم للناتج المحلي الاجمالي فالقطاع الخدمي والذي يوظف من خلال الأعمال الحكومية والمصرفية والتجارة والنقل والمواصلات والتعليم وغيرها .والذي يعمل فيه أكثر من 20% بنيجيريا الى55.6% في الفلبين ، ويتبع مؤسسات قطاع الخدمات في هذه الدول المنظومة الحكومية للدول ويدار البعض منها بنسب محدودة عن طريق الشركات الخاصة ، أما الغالبية العظمى منها فتدار بفلسفة الادارة المركزية مما يقلل معدلات العائد في هذا القطاع، على الرغم من ان قطاع

الخدمات ذو تأثير مباشر في الناتج المحلي الاجمالي ويصل الى 21.15 الف دولار في الفلبين و55.9 الف دولار بنيجيريا ، ويصل الى 47.14 الف دولار بمصر في عام 2017 .

ويمكن توصيف اقتصاد بعض تلك الدول بعدم القدرة على التوزيع الامثل للدخل والثروة على ابناءها والتي يعد تحدياً كبيرا بها ، كما يمكن ان توصف بتدني معدلات الانتاجية بها وتحتاج اقتصادياتها الى تنمية اوسع بكافة القطاعات للارتقاء بمتوسط دخل الفرد بها .

وبمقارنة متوسط الناتج المحلي الاجمالي بكافة القطاعات لكل عامل في الدول ذات متوسط الدخل الادنى بالدول ذات الاقتصاد المتقدم نجد أنه يعادل مايقرب من 30% ويبين الشكل رقم (9) ورقم (10) ورقم (11) مقارنة بين المتوسط العام لانتاجية العمل بكافة القطاعات سنوياً ومتوسط الانتاجية لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ،وكما يتضح هناك انخفاض واضح في تأثير قطاع الزراعة على اقتصاديات تلك الدول وتقارب بين كلاً من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات الى حد ما ، مع تميز انتاجية قطاع الخدمات بنيجيريا وتميز قطاع الصناعة في الفلبين وجمهورية مصر العربية.

ومن دراسة البيانات لمعدلات البطالة للدول التي شملتها الدراسة بمصر و التي بلغت 12.2% ، ونيجيريا التي بلغت 13.4% وأقلها في الفلبين بنسبة 6%، وذلك بمجموعة الدول ذات متوسط الدخل الادني بانها اعلى بقليل في مجموعتها عن معدلات البطالة في مجموعة الدول ذات متوسط الدخل الاعلى ، ولذلك أثر بالغ على الناتج المحلي الاجمالي .

ويرجع الزيادة في نسبة البطالة الى اختفاء الوظائف ذات المهارات البسيطة التي لم تكن تتطلب خبرات او مهارات تقنية ، وتزايد الحاجة الى عاملين ذو مهارات وقدرات فنية وتكنولوجية ، ويتطلب الامر العمل على الارتقاء بالعاملين وتطوير برامج التعليم والتدريب وتنفيذها حتى يمكن الحصول على خرجين منها مناسبين لسوق العمل ، وقد نرى في البعض من تلك الدول حاجة المؤسسات والهيئات الى العاملين للتوظيف بالقدرات الفنية المطلوبة ونرى عدم تمكن بعض المؤسسات من الحصول على عاملين قادرين بالقيام على مهام العمل بتلك القدرات والكفاءة مما يترتب عنه وجود فجوة في معدلات البطالة بتلك الدول.

جدول رقم (5) الناتج المحلى الإجمالى الكلي ونسب توزيعة و نسب العاملين بالقطاعات الإنتاجية المختلفة لبعض البلدان ذات الدخل المتوسط أدنى

البيان	مصر	نيجيريا	الفلبين
الناتج المحلي الاجمالي ألف مليون دولار	1199	1118	874.5
نسبة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي	11.90%	21.60%	9.40%
نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي	33.10%	18.30%	30.80%
نسبة نصيب الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	55.70%	60.10%	59.80%
معدل البطالة	12.20%	13.40%	6%
إجمالى القوى العاملة بالمليون	29.95	60.08	44.46
نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة	29.20%	70%	26.90%
نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة	23.50%	10%	17.50%
نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات	47.30%	20%	55.60%
متوسط الناتج المحلى لكافة القطاعات لكل عامل (ألف دولار)	40.033	18.609	19.669
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الزراعة (ألف دولار)	16.315	5.742	6.873
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الصناعة (ألف دولار)	56.387	34.054	34.618
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الخدمات (ألف دولار)	47.143	55.919	21.155

تم التحليل الاحصائي بواسطة الباحثة للبيانات التي تم تجميعها من خلال موقع CIA 2018 ، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – مصر 2017

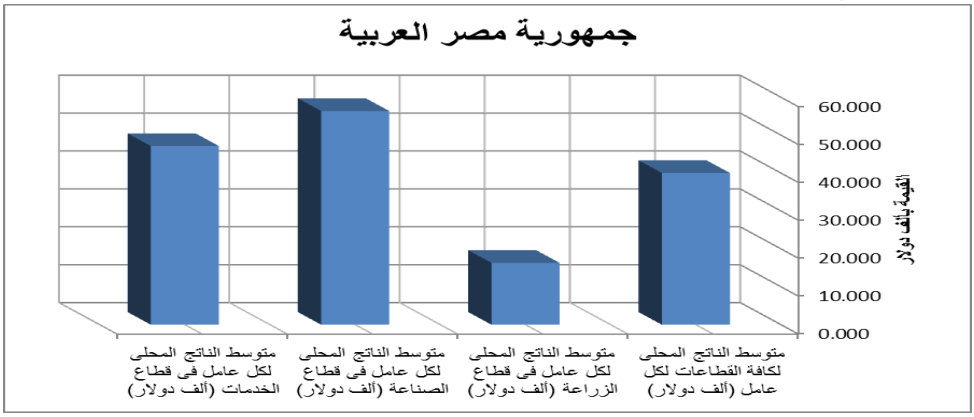

الشكل البيانى رقم (9) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بجمهورية مصر العربية

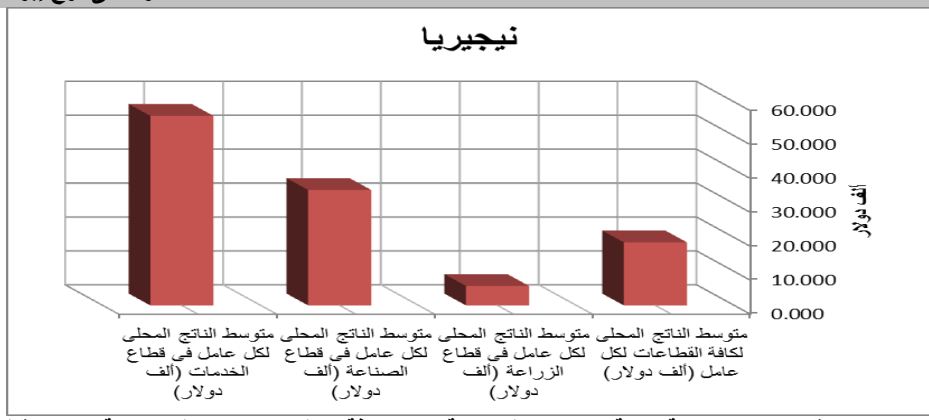

الشكل البيانى رقم (10) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بنيجريا

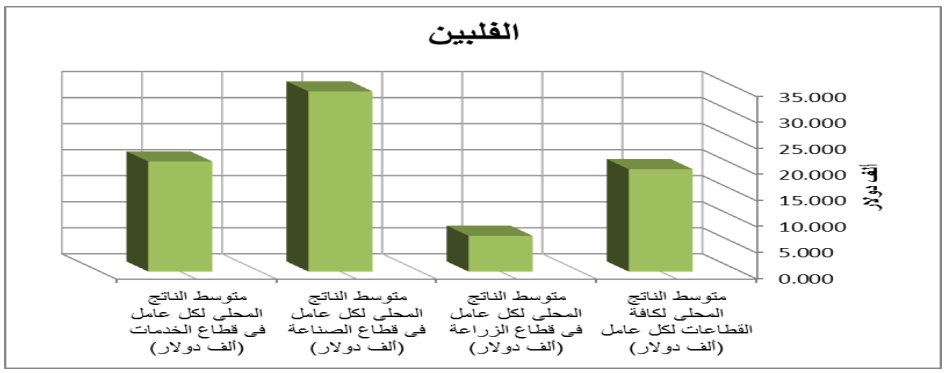

الشكل البيانى رقم (11) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بالفلبين

خامساً: السمات والتقييم الاقتصادي لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض

تتسم مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بتدني متوسط دخل الفرد السنوي ، كما يعمل في قطاع الزراعة الغالبية العظمى من الايدي العاملة بتلك الدول في النشاط الزراعي وتتصف كافة الانشطة الانتاجية بعدم الاخذ بالتقنيات الحديثة مما يخفض كفاءة الانتاج، على الرغم من وجود موارد طبيعية في بعض تلك الدول الا انه لايتم الاستفادة منها بطريقة اقتصادية مثلى حيث تقوم عليها بعض الصناعات البسيطة وذات أثار بيئية ضارة والتي لاتحقق مردود اقتصادي او قيمة اقتصادية مضافة تدعم الناتج المحلى الإجمالى وذلك لضعف الاستثمارات بها ولعدم

القدرة العلمية لتوظيف التكنولوجيا الحديثة للاستفادة منها. كما يمكن ان نوصف البعض من هذه الدول بعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم توفر البيئة الاساسية الداعمة للاستثمار. وينجم عن ذلك زيادة عدد الافراد غير المتمكنين من توفير الحد الادنى للمعيشة. وقد اظهرت البحوث ان كثير من تلك البلدان تعجز عن توزيع الدخل والثروة بها وتعجز عن تحقيق الانتاج الامثل لخلق ظروف تنمية اقتصادية وتوفير ضمانات النمو الاقتصادي على نطاق شامل لكافة ابناءها .

ومن خلال تحليل البيانات الاقتصادية للدول التي تم اختيارها من ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض والذي يبين الجدول رقم (6) البيانات الخاصة بها ويتضح وجود سمات مشتركة فى الوضع الإقتصادي بها حيث تعتمد الغالبية العظمى من تلك الدول على العمل في القطاع الزراعي والذي يصل الى 47% في بنجلاديش الى 69% في نيبال ، وعلى الرغم من انخفاض مشاركة قطاع الزراعة حيث يصل متوسط الناتج المحلي السنوي لكل عامل في قطاع الزراعة ما بين 1.97 الف دولار في نيبال الى 4.7 الف دولار بكينا بينما يبلغ 2.8 الف دولار ببنجلاديش. وعند مقارنة ذلك بأفضل القطاعات الانتاجية بمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض وهو قطاع الصناعة والذي يتبين ان انتاجية العمل به السنوية ما بين 5.6 الف دولار بنيبال الى 21.6 الف دولار بكينيا ، وبما يقارب الانتاجية العمل في قطاع الصناعة ببنجلاديش والتي تصل الى 21 الف دولار سنوياً .

والذي يعمل فيه نسبة محدودة من الايدي العاملة حيث بلغت 6.7% في كينيا، و12% في نيبال ، و13% في بنجلاديش لذلك فان قطاع لايساهم بقدر كبير في الناتج المحلي الاجمالي بتلك الدول.

ويلي قطاع الصناعة قطاع الخدمات فالعائد السنوي للانتاجية لكل عامل به في كينيا حيث بلغ 12.2الف دولار ويعمل فيه 32.2% ، بينما بلغ 13.2الف دولار في بنجلاديش ويعمل فيه 40% من الايدي العاملة، بينما كانت في نيبال 13.6الف دولار ويعمل فيه 19% من الايدي العاملة، وبمقارنة متوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل سنوياً للدول التي شملتها الدراسة من مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض نجدها لاتتعدى 10 % مما هو محقق في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم .

وبتحليل نسبة البطالة نجدها أقل مما هو في المجموعات الاقتصادية الاخرى حيث تتوفر

فرص عمل للعمالة غير المؤهلة وغير المتخصصة وذات العائد المنخفض بشكل عام فيما عدا الحالة غير العادية للبطالة كما يتضح من كينيا والتي تصل الى 40% . ويوضح الشكل رقم (12) ورقم (13) ورقم (14) متوسط انتاجية العمل بشكل عام وبكل قطاع من قطاعات الانتاج الزراعة والصناعة والخدمات في العام 2017 ، وكما يتضح فان الصناعة هي المؤثر الاساسي لكلاً من كينيا وبنجلاديش فيما عدا نيبال حيث يعد القطاع ذو التأثير الاكبر هو قطاع الخدمات ، ويتضح ان العاملين في بعض تلك الدول لم يؤهلوا بالتعامل مع التقنيات الحديثة من اتصالات وحاسبات والكترونيات وغيرها .... لتعظيم الاستفادة الاقتصادية من قطاع الخدمات والتي تؤثر بشكل مباشر على القطاعات الاخرى.

جدول رقم (6) الناتج المحلى الإجمالى الكلي ونسب توزيعة و نسب العاملين بالقطاعات الإنتاجية لبعض البلدان ذات ذات الدخل المنخفض

البيان	كينيا	بنجلاديش	نيبال
الناتج المحلي الاجمالي ألف مليون دولار	163.4	686.5	78.55
نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي	35%	14.20%	27%
نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي	17.60%	29.20%	13.50%
نصيب الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	47.70%	56.50%	51.50%
معدل البطالة	40%	4.10%	3.30%
إجمالى القوى العاملة فى كافة القطاعات بالمليون	19.82	73.41	15.6
نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة	61.10%	47%	69%
نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة	6.70%	13%	12%
نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات	32.20%	40%	19%
متوسط الناتج المحلى لكافة القطاعات لكل عامل (ألف دولار)	8.244	9.352	5.035
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الزراعة (ألف دولار)	4.723	2.825	1.970
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الصناعة (ألف دولار)	21.656	21.005	5.665
متوسط الناتج المحلى لكل عامل فى قطاع الخدمات (ألف دولار)	12.213	13.209	13.648

تم التحليل الاحصائي بواسطة الباحثة للبيانات التي تم تجميعها من خلال موقع CIA 2018

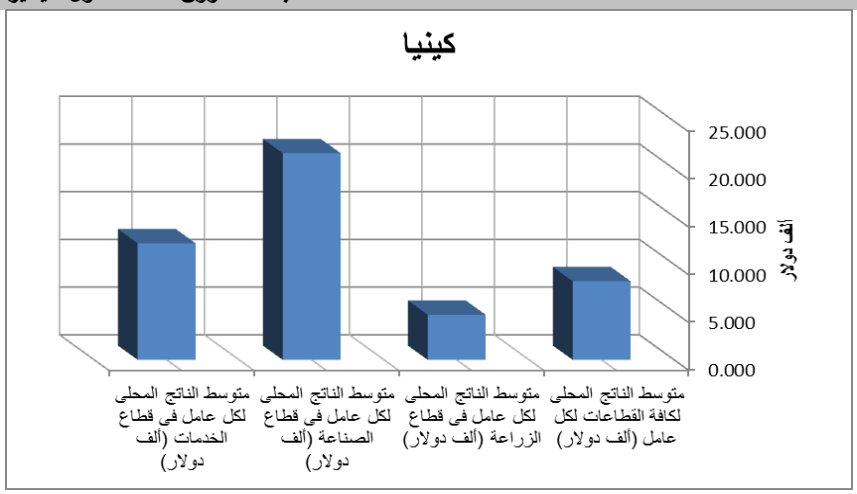

الشكل البيانى رقم (12) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بكينيا

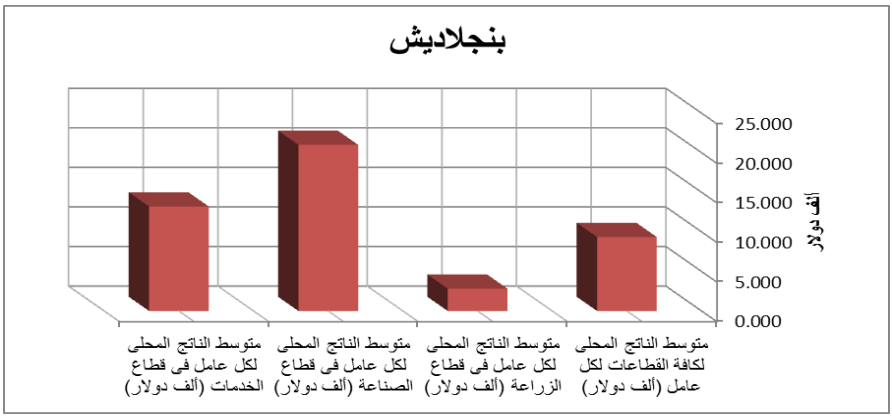

الشكل البيانى رقم (13) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بنجلاديش

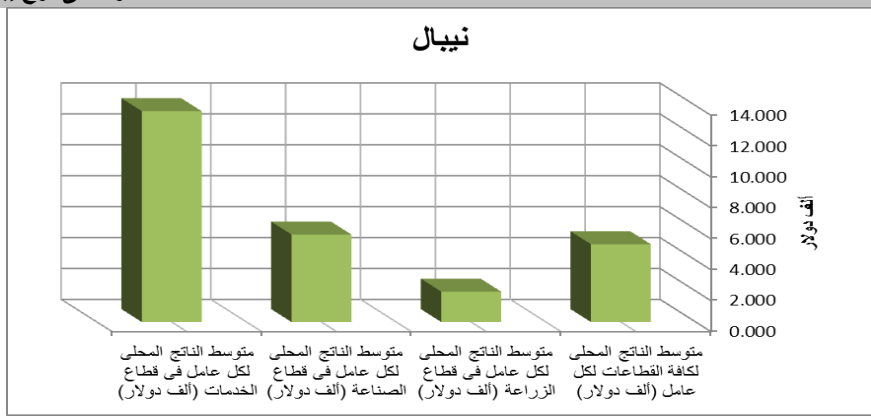

الشكل البيانى رقم (14) مقارنة بيانية بين متوسط إنتاجية العمل بكافة القطاعات ومتوسط الإنتاجية بكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات للعام 2017 بنيبال

سادساً :تحليل النتائج :

الفرض الاول: وجود تفاوت وفجوة كبيرة في انتاجية العمل و متوسط دخل الفرد بين مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ومجموعات الدول الاقتصادية الاخرى.

فقد ثبت صحة هذا الفرض حيث يتضح من خلال البيانات الاقتصادية التي تم تحليلها لمجموعات الدول الاقتصادية العالمية والتي تم عرضها في الجدول رقم (3) و رقم (4) ورقم (5) ورقم (6) فقد تبين ان هناك تفاوت كبير من خلال تحليل بيانات كافة المجموعات الاقتصادية حيث تبين من خلال الدراسة الاقتصادية لدول الاقتصاد المتقدم ان المتوسط لمتوسط للناتج المحلي الاجمالي بكافة القطاعات للدول التي تم دراستها في تلك المجموعة وهي امريكا وانجلترا وفرنسا هي 99.6 ألف دولار سنوياً ، وان المتوسط لمتوسط للناتج المحلي الاجمالي بكافة القطاعات للدول التي تم دراستها في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى وهي ماليزيا والصين والبرازيل هي 39.83 ألف دولار سنوياً ، وان المتوسط لمتوسط للناتج المحلي الاجمالي بكافة القطاعات للدول التي تم دراستها في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الادني وهي مصر ونيجيريا والفلبين هي 26.103 ألف دولار سنوياً ، وان المتوسط لمتوسط للناتج المحلي الاجمالي بكافة القطاعات للدول التي تم دراستها في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض وهي كينيا وبنجلاديش ونيبال هو 7.54 ألف دولار سنوياً. أي أن متوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى هو 39.98% بالنسبة لمتوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في الدول ذات الاقتصاد المتقدم، وأن متوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في مجموعة

الدول ذات الدخل المتوسط الادنى هو 26.20% بالنسبة لمتوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في الدول ذات الاقتصاد المتقدم، وأن متوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض هو 7.57% بالنسبة لمتوسط الناتج المحلي بكافة القطاعات لكل عامل في الدول ذات الاقتصاد المتقدم.

ومن خلال الجدول رقم (2) يبين ان متوسط الدخل للفرد في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم يعادل 61.70 ألف دولار ، أما متوسط الدخل للفرد في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى فانه يعادل 11.5% من متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ، أما متوسط الدخل للفرد في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الادنى فانه يعادل 5.9% من متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ، أما متوسط الدخل للفرد في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض فانه يعادل 1.06% من متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم.

<u>الفرض الثاني</u> : انتاجية العمل في القطاع الزراعي يحقق مردود متعادل في جميع المجموعات الاقتصادية الدولية، حيث تعتبر من الانشطة الاقتصادية الاساسية التي اكتسب الانسان مهارتها منذ وجود الخليقة

وقد ثبت عدم صحة هذا الفرض حيث ان متوسط المتوسط للناتج المحلي الاجمالي لكل عامل في قطاع الزراعة في احصائيات 2017 تمثل 85,42 ألف دولار سنوياً للدول ذات الاقتصاد المتقدم لكلاً من الدول التي تم اختيارها في الدراسة (أمريكا ، فرنسا ، انجلترا)، أما الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى 24.51 ألف دولار سنوياً لكلاً من الدول التي تم اختيارها في الدراسة لماليزيا ، الصين ، البرازيل بما يعادل 69. 28% كنسبة من قيمة متوسط متوسط الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الاقتصاد المتقدم ، في حين ان الدول ذات الدخل المتوسط الادني لكلاً من الدول التي تم اختيارها في الدراسة مصر ، نيجيريا ، الفلبين يعادل 9.64 ألف دولار سنوياً ، وتمثل 11.29% كنسبة من قيمة متوسط متوسط الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الاقتصاد المتقدم ، أما الدول ذات الدخل المنخفض لكلاً من الدول التي تم اختيارها في الدراسة كينيا ، بنجلاديش ، نيبال يعادل 3.17 ألف دولار سنوياً ، وتمثل 3.7% كنسبة من قيمة متوسط متوسط الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الاقتصاد المتقدم . وبالتالي على الرغم من ان النشاط الزراعي والذي يعتمد عليه المردود الاقتصادي للقطاع الزراعي والذي اكتسب مهارتة الانسان منذ بدء الخليقة إلا ان البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة أثرت تأثيراً كبيراً على انتاجية نفس مساحة الاراضي الزراعية ، مما أثر على القيمة المضافة للنشاط الزراعي بين دول المجموعات الاقتصادية المختلفة ، وان الطفرة

التكنولوجية تعتبر مؤثر رئيسي في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي ، الا انها كما يتضح قد أثرت كذلك في النشاط الزراعي.

الفرض الثالث : يمثل نصيب القطاع الصناعي القيمة الاكثر تأثيراً لكل دولة من دول المجموعات الاقتصادية المختلفة . وقد ثبت عدم صحة هذا الفرض حيث تبين من خلال الدراسة الاحصائية لمتوسط نسب نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول الاقتصادية المختلفة ، ان المتوسط لنسب نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم وهي امريكا و فرنسا وانجلترا في قطاع الصناعة لايمثل الا 19.1% من اجمالي الناتج المحلي لدول تلك المجموعة، أما عند دراسة نفس النسبة للدول التي شملتها الدراسة في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى تمثل 32.5% فقط من الناتج المحلي الاجمالي لكلاً من ماليزيا والصين والبرازيل ، أما دول مجموعة الدخل المتوسط الادنى والتي شملتها الدراسة وهي مصر ونيجيريا والفلبين فإن متوسط نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي بهم هو 27.4% فقط ، أما دول مجموعة الدخل المنخفض والتي شملتها الدراسة وهي كينيا وبنجلاديش ونيبال فإن متوسط نسبة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي بهم هو 20.1% بما يعني ان الفرض غير صحيح ولم يتحقق نظراً لان المعدل الاقصى في اي مجموعة اقتصادية لم يتعدى 32.5% في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى، وقد تبين من خلال الدراسة الاحصائية ان اكثر القطاعات تأثيراً في الناتج المحلي الاجمالي بدول المجموعات الاقتصادية المختلفة هو قطاع الخدمات حيث يمثل 79.83% في الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المتقدم ، ويمثل 59.9% من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى ، ويمثل 58.53% من اجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الادنى، بينما يمثل نسبة نصيب مشاركة قطاع الخدمات لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض والتي شملتها الدراسة تعادل 51.9% وبالتالي يعد قطاع الخدمات أكثر القطاعات تأثيراً لكافة المجموعات الاقتصادية الدولية.

ويعتبر كافة قطاعات الانتاج ذات اهمية كبيرة ويختلف اهميتها و تأثيرها من دولة الى اخرى ويرجع اهمية كافة قطاعات الانتاج لكل دولة الى تلبية احتياجاتها الاساسية لكل دولة على حدى ، وتأثير كل قطاع على نمو القطاعات الاخرى , وتميز كل دولة من حيث المقومات المادية والبشرية للنهوض بقطاع بعينه ، ولابد من تعظيم القيمة الاقتصادية من خلال الانشطة المتعددة لتعظيم الاستثمار لكل دولة على حدى.

التوصيات :

1- الفجوة الكبيرة بين دول المجموعات الاقتصادية لمتوسط دخل الفرد ذات اثر سلبي على الاقتصاد وبالتالي لابد من وضع منظومة اقتصادية دولية تضمن لمجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى والبلدان ذات الدخل المنخفض حياة كريمة لها ولابناءها ، وتعد الشراكة الاقتصادية هدفاً للارتقاء الاقتصادي لتلك الدول ويؤخذ ذلك بعين الاعتبار من خلال المنظومات الدولية .

2- تتصف المجموعة الاقتصادية ذات الدخل المتوسط الادني والتي من بينهم مصر بظروف اقتصادية تتواكب مع العديد من الدول من مجموعة الاقتصاد ذات الدخل المتوسط الاعلى ، ولابد من الاستفادة بتجارب تلك الدول من تحقيق الوضع الاقتصادي المتميز من خلال بناء استيراتيجية تنموية وخطط مرحلية في مختلف القطاعات لتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي.

3- تطوير قدرات العاملين في القطاعات المختلفة ودعم مهاراتهم من خلال منظومة التعليم والتدريب المستمرلمواكبة المهارات والتكنولوجيات الحديثة بها ، والربط بين شقي المعرفة النظرية والتطبيقية للتأهيل المعرفي والعمل التطبيقي كمدخل أساسي لتنمية القدرات.

4- اجراء استيراتيجية داعمة لتنمية الاستثمار المحلي والاجنبي وتنمية وجذب الإستثمارات الاجنبية من خلال العمل على تحقيق الشراكة كبديل للاقتراض مع الكيانات الاقتصادية والشركات الدولية المتميزة بالتقنيات الحديثة في مجالات الانتاج المختلفة لتحقيق الارتقاء الاقتصادي وتطوير الكوادر الفنية العاملة في تلك القطاعات فيها.

5- تطوير قطاع الصادرات من خلال تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة والتي تحقق عائد اقتصادي متميز وذات تقنيات عالية.

6- وضع خطط طويلة الامد لبناء القدرات التنافسية من خلال تطوير المنتج وتطوير الاسواق من خلال برامج واستيراتيجية للارتقاء الاقتصادي المستمر .

7- العمل على ثبات المنظومات الاقتصادية وتحديد الادوار من خلال المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وضمان التعاون بينهما لتحقيق الاهداف الاقتصادية.

8- بناء المنظومات الداعمة للانتاجية والارتقاء والعمل على تحديثها بشكل دوري بما يدعم الاستيراتيجية الاساسية لتحقيق البعد الاقتصادي.

9- الادارة بشكل مرن يعطي الحرية للمحافظات والكيانات الاقتصادية وتطوير الاستثمارات بها بما يتناسب مع الامكانيات الاقتصادية لكلاً منها في ظل تخطيط مركزي شامل

10- تشجيع المواطنين لبدء مشاريعهم الخاصة وانشاء العديد من مناطق التنمية ، واعطاء الحوافز الضريبية والتجارية لهم، لجذب الاستثمار ودعم وتوفير فرص عمل.

مراجع الدراسة

1. بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء- جمهورية مصر العربية عن عام 2017
2. الوثائق والابحاث العلمية المنشورة عالمياً
- منظمة العمل الدولية ، العمالة الريفية والتنمية الصناعية والتحول الهيكلي كمسار في اتجاه العمل اللائق ، الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، ٢٠١١.
3. African Economic Outlook, African Development Bank, Organisation for Economic Cooperation and Development, United Nations Development Programme ,2017.
4. Baduel, B., Hanedar, E., Serrao, C., Cai, Y., Miranda, J., Mooij, R., Beer, S., Michielse, G., and eter Harris, P.,INTERNATIONAL MONETARY FUND, ARAB REPUBLIC OF EGYPT, 2017.
5. Bakar, R.,& Idris, M., "The Relationship between Inflation and Economic Growth in Nigeria", SCIENCEDOMAIN international, ISSN: 2456-4761, *2017*.
6. Carmignani, F., & Mandeville, T., " Never been industrialized: a tale of African structural change",ISSN 1833-4474 , 2010.
7. CIA WORLD FACTBOOK AND OTHER SOURCES , 2018.
8. Dixit, A., "Infrastructure Financing Strategies for Sustainable Development in Nepal" Economic and Social Commission For Asia and The Pacific,(ESCAP), 2017.
9. Economic Report on Africa, Economic Growth, Structural Change and Social Development, Industrializing Through Trade , United Nations Economic Commission for Africa ,2015.
10. El-Mahdi, A., & Nawar, A., " Employment and Productivity Growth in Egypt in a Period of Structural Change 2001-2008", African Development Bank , 2014.
11. Elshamy, H.," Economic Structural Change and Economic Growth in Egypt ,"ISSN: 2306-367X, 2016.
12. Errighi , L., Khatiwada, S., and Bodwel, C., "Business process outsourcing in the Philippines Challenges for decent work" International Labour Organization 2016.
13. Gaoa, J., Junb, B., Pentlandb,A., Zhoua, T.,& Hidalgob, C.," Collective Learning in China's Regional Economic Development", University of Electronic Science and Technology of China, 2017.
14. Gaudel, S. "Influence of Different Economic Sectors on Gross Domestic Product (GDP) of Nepal" , LA GRANDEE International College, Pokhara, Nepal ,2015.
15. Hussin, F., & Yoke Yik, S., " The Contribution of Economic Sectors to conomic Growth: The Cases of China and India " ISSN 1948-5433, 2012.

16. Islam, M., Muqtada, M.,& Mansur, A., "State of the Bangladesh Economy in FY2017-18 ", Released to the Media on Dhaka ,2018.
17. KENYA," Towards A Globally Cometitive And Prosperous Nation", Vision 2030, 2017.
18. Khare, S., & Slany, A.,"The dynamics of employment, the labour market and the economy in Nepal" , International Labour Office. - Geneva: ILO, 2011.
19. Koen,V., Asada, H., Nixon, S., Rahuman, M.,& Arif ,A., " MALAYSIA'S ECONOMIC SUCCESS STORY AND CHALLENGES", ECONOMICS DEPARTMENT,2017.
20. Malec, K., Gouda1, S., Kuzmenko, E., Soleimani, D., Řezbová1, H.,& Šánová, P.,"Gross Domestic Product Development and Employment in Egypt (2000-2013)", International Journal of Economics and Financial Issues, 2016.
21. Md. M.& Uddin, M, Causal Relationship between Agriculture, Industry and Services Sector for GDP Growth in Bangladesh, Bangladesh, 2015.
22. Namubiru, E.," AFRICA BEYOND 2030 ",2018, website:, http://www.aasciences.ac.ke .
23. OECD Economic Surveys , France, published of the Economic and Development Review Committee (EDRC) of the OECD, 2017.
24. OECD Economic Surveys of Brazil, published of the Economic and Development Review Committee (EDRC) of the OECD, 2018.
25. OECD EconomicSurveys ,UnitedKingdom, published of the Economic and Development Review Committee (EDRC) of the OECD, 2017.
26. RAMZAN, M., "IMPACT OF AGRICULTURE, MANUFACTURING AND SERVICE INDUSTRY ON THE GDP GROWTH OF PAKISTAN", INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, 2013.
27. Schwab, K., The Global Competitiveness Report , World Economic Forum, 2017–2018.
28. Simon, F., Lorenc, A., and Ranish, B., "An Empirical Economic Assessment of the Costs and Benefits of Bank Capital in the US," Finance and Economics Discussion Series 2017-034. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, 2017.
29. The World Economic Forum, "The Inclusive Growth and Development", Report,2017.
30. World Bank "Nigeria Country Overview", 2017.
31. World Development Indicator , 2015.